وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

النشرة الإخبارية الأسبوعية

الإصدار الشهري الحادي والعشرون ،العدد١ الخميس٥ أغسطس ٢٠٢١

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

http://www.mped.gov.eg

أولاً: التقارير الدولية

- **وكالة موديز تؤكد تصنيفها الائتماني لمصر عند "B2" مع نظرة مستقبلية مستقرة [1] .**

- أكدت وكالة موديز تصنيفها الائتماني لمصر عند "B2" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وأشارت الوكالة في مراجعتها الأخيرة ، إلى إن ذلك يوازن "التعرض الكبير للصدمات" مع السجل الحافل لمصر في التمكن من تجاوز التقلبات .
- وأوضحت أن "ظروف التمويل المتقلبة" للبلاد، والناتجة عن الضعف الشديد في القدرة على تحمل الديون وارتفاع متطلبات الاقتراض الإجمالية، يوازنها "تحسن مستوى الصمود في مواجهة الصدمات" والمدعوم بالإصلاحات الاقتصادية والمالية للدولة، وليس ذلك فحسب، بل إن قاعدة التمويل العريضة لمصر، ونمو احتياطيها الأجنبي، وتقلص عجز الموازنة يمثل حماية لها ضد مخاطر خروج رؤوس الأموال في المستقبل، فضلا عن تعزيز القدرة التنافسية للصادرات وزيادة إيرادات الدولة.
- وأضافت من المتوقع أن تظل الاحتياطيات الأجنبية "كافية لتغطية متطلبات خدمة الدين الخارجي السنوية المستحقة خلال السنوات الثلاث المقبلة"، بحسب موديز. وتوقع صندوق النقد الدولي في وقت سابق استمرار ارتفاع احتياطي الأجنبي ليصل إلى ٤٤,١ مليار دولار بنهاية العام المالي الحالي، قبل أن يتجاوز مستويات ما قبل الجائحة في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
- وأوضحت وكالة موديز أن من المتوقع أن ينخفض الدين العام للبلاد إلى ٨٤% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وقد إنخفض معدل الدين العام بالفعل ليصل إلى ٩٠,٦% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. وتتوقع الحكومة أن يستمر هذا الاتجاه خلال العام المالي الحالي، لينخفض إلى ٨٩,٥% بنهاية يونيو ٢٠٢٢.
- وأشارت إلى أن مصر ما زالت عرضة للصدمات، وذلك بسبب ضعف قدرتها على تحمل الديون، كما أنها معرضة لقفزة في تكاليف التمويل. ويعني التعافي في احتياطي النقد الأجنبي أن مصر لديها الآن حماية أكبر ضد التدفقات الكبيرة الخارجة لرؤوس الأموال، ولكنها لا تزال عرضة لصدمات السيولة والتمويل الخارجي. ولدى مصر أحد أضعف مراكز الدين على مستوى العالم عند قياسها بالفائدة/ الإيرادات والفائدة/الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن قابليتها للتأثر بصدمات التمويل تزداد سوءا بسبب ارتفاع احتياجاتها الإجمالية من الاقتراض، والتي تصل الآن إلى نحو ٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من ذلك، فإن القطاع المصرفي الكبير في مصر يقلل من مخاطر التمويل، وذلك بفضل تحول الحكومة إلى الديون طويلة الأجل إلى جانب قدرتها على زيادة أجل ديونها من ١,٣ عام قبل يونيو ٢٠١٧ إلى ٣,٤٥ عام في يونيو ٢٠٢١.

- **مؤشر مديري المشتريات المصري ينخفض بصورة طفيفة إلى ٤٩,١ نقطة خلال يوليو [2] .**

- سجل مؤشر مديري المشتريات الرئيسي في مصر التابع لمجموعة Markit IHS تراجعاً بصورة طفيفة من ٤٩,٩ نقطة في شهر يونيو إلى ٤٩,١ نقطة في شهر يوليو، وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط .
- وأشارت القراءة الأخيرة إلى تراجع طفيف في أحوال القطاع غير المنتج للنفط، وهو تراجع أقل من الاتجاه العام للسلسلة، بعد الإشارة إلى تجدد التوسعات في شهر يونيو، وإنخفض مؤشرا الإنتاج والطلبات الجديدة إلى ما دون المستوى المحايد (٥٠ نقطة) في شهر يوليو، حيث انخفضت معدلات الإنتاج والطلبات، ومع ذلك، كانت معدلات الانخفاض أقل وضوحاً من تلك التي سجلت بين شهري مارس ومايو وخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠.
- وذكرت الدراسة، أن سوق العمل المصري انتقل إلى نطاق التوسع في شهر يوليو، حيث أشارت أحدث بيانات دراسة مؤشر مديري المشتريات إلى ارتفاع في التوظيف لأول مرة منذ شهر أكتوبر ٢٠١٩. وسلطت الشركات الضوء على الجهود المبذولة لتعزيز قدرة الأعمال بعد زيادة متجددة في الطلبات الجديدة خلال شهر يونيو.

[1] https://www.moodys.com/
[2] https://www.markiteconomics.com/Public/Home/PressRelease/6ba2d8cb9b8f432e81e73e867e139980

- ويوضح الإنفوجراف تطور مديري المشتريات من يوليو ٢٠٢٠ إلى يوليو ٢٠٢١ :

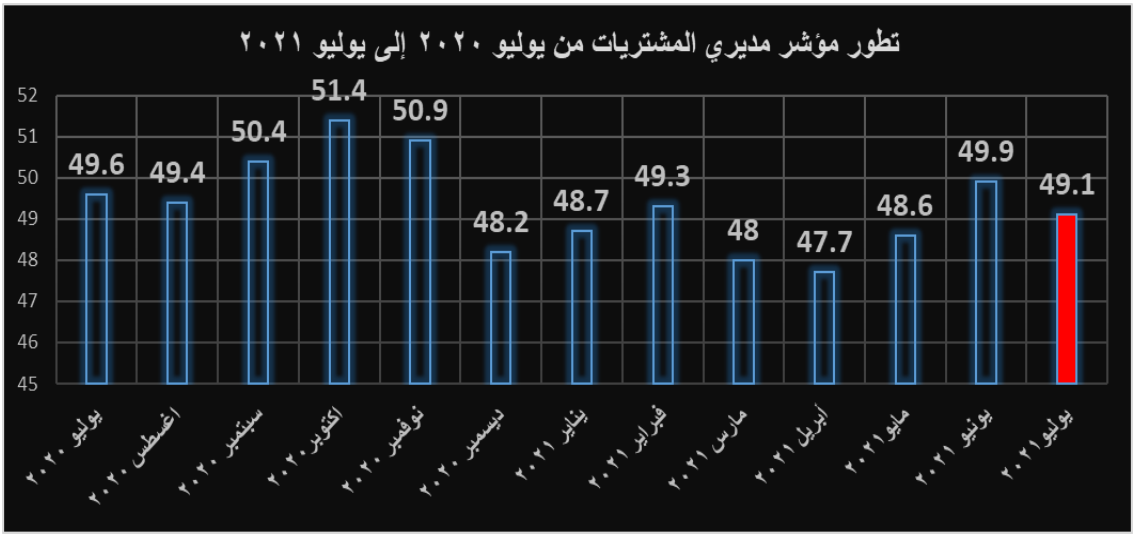

- **خبيرة دولية، مصر الأولى بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى تسريع التحول الرقمى ودعم رائدات الأعمال** [٣]

- أشارت "آنا دورانجريتشا" الخبيرة العالمية فى الشؤون الاجتماعية و المدنية بالاتحاد من أجل المتوسط ، إلى إن مصر تعد الأولى بمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا فى تسريع التحول الرقمى وتقديم نموذج للشراكة بين القطاعين العام و الخاص للانتقال نحو الرقمنة لاسيما فيما يتعلق بنشاط النساء "رائدات الأعمال".
- وأكدت أن الدولة المصرية بذلت جهودًا كبيرة و اتخذت العديد من المبادرات حتى أصبحت من بين الدول الأسرع نموًا فى الشمول الرقمى و فى دعم المشروعات التي تقودها المرأة، وذكرت بأن مصر كانت أول دولة افريقية توقع اتفاقات فى هذا الشأن خلال المنتدى الاقتصادي العالمي و كذلك مع البنك الاوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.
- وأشادت بالبرامج التى اعتمدها الاتحاد المصرى للصناعات لمساعدة سيدات الأعمال على اكتساب المهارات الرقمية الضرورية، لافتة كذلك إلى المشروعات الجارية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (وهى منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) في المناطق الريفية .

- **البنك الدولي يدشن خطة عمل جديدة لمواجهة التغيرات المناخية** [٤] **.**

- أشارت مجموعة البنك الدولي، إلى إنها قد دشنت خطة عمل جديدة بشأن تغير المناخ ستزيد من الدعم العالي الأثر لتحقيق نتائج مناخية تستهدف خفض مسار الانبعاثات وتعزيز القدرة على التكيف والصمود في البلدان النامية وأهم نقاط الخطة هى :

١) تهدف الخطة إلى تحقيق مستويات قياسية من التمويل المتعلق بالأنشطة المناخية بالبلدان النامية، والحد من الانبعاثات، وتعزيز التكيف، ومواءمة التدفقات المالية مع أهداف اتفاق باريس.

٢) تعمل خطة العمل ٢٠٢١-٢٠٢٥ على توسيع نطاق الجهود التي تبذلها مجموعة البنك الدولي من الاستثمار في المشروعات "الخضراء" لمساعدة البلدان المعنية على دمج الأهداف المناخية والإنمائية تماما.

٣) ستحدد خطة العمل الجديدة وترتب أولويات العمل بشأن أكثر فرص التخفيف والتكيف تأثيرا، وسيتم توجيه تمويلات بالمناخ وفقا لذلك.

٤) سيتم مساعدة أكبر البلدان المسببة للانبعاثات على تسوية منحنى الانبعاثات ومساعدة مختلف البلدان على النجاح في التكيف والمرونة إزاء تغير المناخ.

٥) سيتم توفير زيادات كبيرة في التمويل المناخي بنحو ٣٥% من إجمالي تمويل مجموعة البنك الدولي للأنشطة المناخية طوال مدة تنفيذ الخطة.

٦) تعزيز الدعم المقدم للبلدان لتنفيذ وتحديث مساهماتها المحددة وطنيا واستراتيجياتها الطويلة الأجل عملا باتفاق باريس؛ وتعديل الحوافز عن طريق تخفيض إعانات الدعم المقدمة لانبعاثات غازات الدفيئة وزيادة الضرائب عليها.

---

[3] https://www.albawabhnews.com/4387366

[4] https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/06/22/world-bank-group-increases-support-for-climate-action-in-developing-countries

٧) تحفيز وتعبئة رأس المال الخاص من أجل العمل المناخي؛ وتكثيف الجهود لتنمية أسواق ائتمان الكربون والسندات الخضراء والقروض في البلدان المعنية؛ ودعم المنافع العامة العالمية في أفقر البلدان من خلال أموال المؤسسة الدولية للتنمية ومصادر أخرى.

٨) ترتيب أولويات العمل في النظم الرئيسية - الطاقة؛ والزراعة والغذاء والمياه والأراضي؛ والمدن؛ والنقل؛ والتصنيع التي يجب تحويلها للتصدي لتغير المناخ، وتحقيق مستقبل مرن منخفض الكربون، ودعم حماية رأس المال الطبيعي والتنوع البيولوجي. وتشدد خطة العمل تركيزا قويا على دعم "الانتقال العادل" من الفحم.

- **صندوق النقد يوافق على توزيع تاريخى لمخصصات تعادل ٦٥٠ مليار دولار لدعم السيولة العالمي [٥] .**

- وافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي على توزيع عام لما يعادل ٦٥٠ مليار دولار من وحدات حقوق السحب الخاصة (٤٥٦ مليار وحدة) لدعم السيولة العالمية.
- وأشارت "كريستالينا جورجييفا "، مدير عام صندوق النقد الدولي، إلى إن القرار هو أكبر توزيع لمخصصات حقوق السحب الخاصة في تاريخ الصندوق.
- أضافت أن توزيع المخصصات سيشمل كل البلدان الأعضاء، ويعالج الاحتياج العالمي طويل الأجل للاحتياطيات، ويبني الثقة ويعزز صلابة الاقتصاد العالمي واستقراره، وسيساعد وعلى وجه الخصوص، البلدان الأكثر ضعفا التي تعاني في سعيها لتجاوز تأثير أزمة كورونا، وسيصبح هذا التوزيع العام لمخصصات حقوق السحب الخاصة ساري المفعول في ٢٣ أغسطس ٢٠٢١. وستحصل البلدان الأعضاء على الوحدات المُصْدَرة حديثا من حقوق السحب الخاصة بالتناسب مع حصصها الحالية في الصندوق، وسيوزع حوالي ٢٧٥ مليار دولار أمريكي (حوالي ١٩٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) من الإصدار الجديد على الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، بما في ذلك البلدان منخفضة الدخل.
- وأشارت أيضاً إلى إنهم "سنستمر أيضا في التواصل النشط مع بلداننا الأعضاء لتحديد الخيارات الممكنة لتحويل حقوق سحب خاصة بصورة طوعية من البلدان الأعضاء الأكثر ثراء إلى الأكثر فقرا والأشد ضعفا لدعم جهودها للتعافي من الجائحة وتحقيق نمو يتسم بالصلابة والاستدامة"، وأحد الخيارات الأساسية في هذا الصدد هو أن تتطوع البلدان الأعضاء ذات المراكز الخارجية القوية بتحويل جانب من مخصصاتها من حقوق السحب الخاصة لدعم الإقراض الموجه للبلدان منخفضة الدخل من خلال "الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر"(PRGT)، والذي يقَدِّم التمويل الميسر بدون فوائد حاليا، ويبحث الصندوق في خيارات أخرى أيضا لمساعدة البلدان الأفقر والأضعف في جهودها من أجل التعافي.

[5] https://almalnews.com/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B9-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%89-%D9%84%D9%85%D8%AE/

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

✓ **قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركـــزي المصري في اجتماعها يـــوم الخميس الموافـق 5 أغسطس 2021 الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٨,٢٥% و ٩,٢٥% و ٨,٧٥% على الترتيب. وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى 8.75٪ .**

- **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير مؤشر مدراء المشتريات يعكس تراجع البطالة لـ٧,٤% فى الربع الأول لـ٢٠٢١ [6] .**

- أشارت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى إن نتائج تقرير مؤشر مدراء المشتريات لشهر يوليو ٢٠٢١، حيث يعكس المؤشر أداء حوالي ٤٠٠ شركة قطاع خاص غير منتجة للنفط وتشمل قطاعات الصناعة والتشييد والخدمات والبيع والتجزئة والبيع بالجملة.

- وأشار تقرير مؤشر مديري المشتريات إلى أن المؤشر سجل ٤٩،١ نقطة خلال شهر يوليو ٢٠٢١، إلى جانب انتقال سوق العمل المصرية إلى نطاق التوسع في شهر يوليو ٢٠٢١ للمرة الأولى منذ شهر أكتوبر ٢٠١٩، وانعكس هذا التحسن على نتائج المؤشر الفرعي للتوظيف الذي تخطى مستوى الخمسين مسجلا ٥٠،٣ في يوليو مقابل ٤٨،٧ خلال شهر يونيو.

- وأضافت أن يأتي ذلك متسقا مع أحدث البيانات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والتي أشارت إلى تراجع معدلات البطالة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ لتبلغ ٧،٤% بالمقارنة بمعدل ٧،٧% خلال الربع المماثل من العام الماضي، وبحسب التقرير من المتوقع أن يتوسع سوق العمل أكثر وترتفع مستويات التوظيف في حالة ازدياد الطلب المحلي، وذلك في ضوء أهمية ما تقوم به الدولة من تحفيز للطلب وعجلة الإنتاج من خلال مشروعات التعمير والبنية التحتية الضخمة مع الحفاظ على صحة المواطنين، وذلك لضمان استدامة مستويات الدخول خلال أزمة كورونا وتخفيف حدة الآثار السلبية على الأسر المصرية.

- وأوضحت أن على صعيد الوضع الاقتصادي الداخلي تعكس بيانات تقرير مؤشر مديري المشتريات نجاح الدولة المصرية في تخطي الموجة الثالثة لفيروس كورونا من ناحية واستمرار الجهود والتحسينات التي يتم اتخاذها وفقا لرؤية وتوجه الدولة المصرية لتحفيز الطلب وتحسين مناخ الأعمال في مصر والقطاع الخاص غير المنتج للنفط، وأشار التقرير إلى التقارير الدولية عن مصر والتي تبرهن على نجاح الدولة المصرية في الموازنة بين صحة المواطنين والأداء الاقتصادي مما يحث الدولة على استمرار تلك الجهود المثمرة من أجل النهوض بالنشاط الاقتصادي والإنتاجي بالتوازي مع الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الوباء من جهة والتوسع في عمليات التطعيم باللقاحات المتاحة.

- وأشار التقرير إلى تأكيد وكالة موديز تصنيفها الإئتمانى لمصر عن B2 مع نظرة مستقبلية مستقرة، وأشارت الوكالة في مراجعتها الأخيرة إلى أن ذلك يوازن "التعرض الكبير للصدمات" مع السجل الحافل لمصر في التمكن من تجاوز التقلبات، وتوقع صندوق النقد الدولي أن يحقق الاقتصاد المصري نموا في ٢٠٢١/٢٠٢٠ يبلغ ٢,٨% على أن يكون التعافي والنهوض أقوى في العام لمالي القادم ليصل بالنمو إلى ٥,٢% ، فمن المتوقع نمو الاقتصاد المصرى بنسبة ٤,٥ ـ ٥% فى الربع الثانى من العام الحالى، وأنه سيواصل الارتفاع خلال بقية العام.

- **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مشروع تنمية الأسرة المصرية سيشمل مختلف الأبعاد الأسرية اجتماعياً وسكانياً وصحياً وثقافياً [7] .**

- أشارت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى أن تنفذ الدولة المشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية، بمحاوره المختلفة وباشتراك كافة الأجهزة المختصة، والذى يهدف للارتقاء بجودة حياة المواطن المصري والأسرة المصرية، ويتم تنفيذه في نطاق جغرافي يشمل كافة أنحاء الجمهورية، وسيشمل مختلف الأبعاد الأسرية اجتماعياً وسكانياً وصحياً وثقافياً، بما فيها التمكين الاقتصادي للسيدات، إضافةً إلى الاهتمام بصحة المرأة من خلال رفع كفاءة مراكز صحة وتنمية الأسرة لتقدم التطعيمات وخدمات الرعاية الأولية .

- وأوضحت أن الهدف من المشروع هو تنمية الأسرة المصرية ٢٠٢١ -٢٠٢٣ هو الارتقاء بخصائص السكان؛ ولكي نرتقي بخصائص السكان يجب أن يكون لدينا تعليم جيد وتغذية جيدة وعلاج جيد"، وذلك من خلال ضبط النمو السكاني، وكذا اتخاذ ما يلزم فى إطار الارتقاء بالخصائص السكانية ويتضمن المشروع عشرة نقاط هامة :

---

[6] https://mped.gov.eg/singlenews?id=621&lang=ar

[7] https://www.youm7.com/story/2021/7/31/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-10-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B7/5407412

١) تتضمن الخطة التنفيذية للمشروع القومي لتنظيم الأسرة، ومشروع رفع كفاءة مستشفيات التكامل على مستوى الجمهورية.

٢) إنشاء مجموعة كبيرة من وحدات صحة وتنمية الأسرة، حيث تم تخصيص ٤٥٠ مليون جنيه لتجهيز وحدات من هذا النوع في الخطة الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

٣) إدراج ٢ مليار جنيه لصالح مشروع تنمية الاسرة المصرية في خطة التنمية المستدامة.

٤) تنفيذ مليون مشروع متناهي الصغر من خلال وزارة التضامن الاجتماعي، وجهاز تنمية المشروعات للمرأة.

٥) تدريب ٢ مليون سيدة على إدارة المشروعات، ومحو الأمية الرقمية والشمول المالى وتأهيلهن لسوق العمل طبقاً للفرص الاستثمارية بكل محافظة.

٦) تجهيز ٢٠٠ مشغل خياطة للسيدات بوحدات صحة وتنمية الأسرة.

٧) تدريب ٣٢٠ ألف سيدة على ريادة الأعمال والتثقيف المالي.

٨) تأسيس صندوق حكومي لتأمين وتنمية الأسرة المصرية، يمنح حوافز للأسر الملتزمة بمحددات ضبط النمو السكاني.

٩) تنفيذ ١٢ مليون زيارة منزلية.

١٠) عقد ٣٠ ألف ندوة و٥٠٠ فعالية تستهدف ٦ ملايين سيدة فى سن الإنجاب.

- **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٧٣,٨ مليار جنيه حجم استثمارات قطاع الزراعة خلال ٢٠٢٢/٢١ بنسبة زيادة ٧٢% [٨] .**

- أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مستهدفات قطاع الزراعة بخطة العام المالي ٢٠٢٢/٢١ وهو العام الرابع من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٩/١٨ـ ٢٠٢٢/٢١) .

- وأوضحت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن قطاع الزراعة وما يلحق به من أنشطة إنتاج حيواني وداجني وسمكي هى المصدر الرئيس للغذاء، وكذلك لمدخلات القطاع الصناعي. ويتميز هذا القطاع باتساع نطاقه الجغرافي ليشمل المحافظات المختلفة، وباستيعابه الشطر الأعظم من القوى العاملة بالمناطق الريفية. ومما يعزز أيضًا مكانته في الاقتصاد القومي قوة علاقاته التشابكية والارتباطية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالأخص قطاعات النقل والتخزين والتجارة والصناعة التحويلية .

- وأضافت أن جائحة كورونا أظهرت الأهمية البالغة التي يحتلها قطاع الزراعة حيث ساهم بدرجة ملحوظة في الوفاء بالاحتياجات الغذائية للمواطنين دون ظهور اختناقات في الأسواق كما لعب دورا مهما في تدعيم الميزان التجاري من خلال استغلال الفرص التصديرية التي أتاحتها الأزمة للنفاذ إلى أسواق جديدة بجانب الأسواق التقليدية.

- و أشارت الدكتورة / هالة السعيد، حول الاستثمارات الزراعية الكلية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١، إلى توجيه استثمارات إجمالية قدرها نحو ٧٣،٨ مليار جنيه لقطاع الزراعة بنسبة ٥,٩% من الاستثمارات الإجمالية مقارنة بنحو ٤٣ مليار جنيه استثمارات متوقعة لعام٢٠٢١/٢٠ بنسبة زيادة حوالي ٧٢% ، وباستثمارات مُحققة عام ٢٠٢٠/١٩ وقدرها ٣٩,٥ مليار جنيه.

- وأوضح تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن الزراعة تسهم بنحو ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وبنحو ٢٥% من إجمالي القوى العاملة، وبحوالي ١٨% من حصيلة الصادرات السلعية الكلية، وتتجلى أهمية القطاع الزراعي بالنظر إلى اسهامات القطاع في الاقتصاد القومي وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠.

- وأضاف التقرير أنه إدراكًا لأهمية قطاع الزراعة تواصل خطة عام ٢٠٢٢/٢١ تبنيها للجهود الرامية لتعزيز اقتصاديات القطاع وتعظيم القيمة المضافة والمردود المالي للمزارعين وذلك من خلال تحسين مستويات الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية والتسويقية، وترشيد استخدامات المدخلات وعلى وجه الخصوص الموارد المائية، وتحسين خواص التربة، فضلًا عن التوسع في الزراعات التعاقدية والعضوية، ونشر نظام الصوب الزراعية بالإضافة إلى تنمية وتنويع الصادرات الزراعية وفتح منافذ جديدة للتسويق .

- وأشار التقرير إلى مستهدفات قطاع الزراعة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ والمتمثلة في زيادة الانتاج الزراعي بالأسعار الجارية إلى نحو ١١١٨ مليار جنيه بمعدل نمو يربو على ٩% مقابل نحو ١٠٢٢ مليار جنيه توقع عام ٢٠٢١/٢٠، إلى جانب زيادة الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بالأسعار الجارية بمعدل ١١% ليصل إلى نحو ٨٢١ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢/٢١ مقارنة بنحو ٦٧٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ والمتوقع عام ٢٠٢١/٢٠ وقدره ٧٤٠ مليار جنيه.

[8] https://mped.gov.eg/singlenews?id=618&lang=ar

- **الجنيه المصرى يواصل حصد المكاسب كمردود لاستمرار تحسن الاقتصاد [9] .**

- أصدرت رئاسة مجلس الوزراء، تقريراً تشير فيه إلى مواصلة الجنيه المصرى تحقيق مكاسب كمردود لاستمرار تحسن أداء الاقتصاد، وذلك بعد مرور أكثر من ٤ سنوات على تحرير سعر الصرف، حيث استطاع الجنيه المصرى أن يحقق أداءً قوياً بالمقارنة مع مختلف عملات دول العالم على مدار السنوات السابقة، متجاوزاً تبعات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمى، وما ولدته من ضغوط على العملات الدولية، وذلك بدعم من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي نفذتها الدولة على مدار سنوات والتي أثرت بشكل إيجابي على تحسن كافة المؤشرات الاقتصادية، من تراجع معدلات التضخم والبطالة، واستدامة معدلات النمو، الأمر الذى بات محل إشادة دولية، وساهم في تزايد ثقة المؤسسات الدولية في الاقتصاد المصرى.

- وأشار التقرير إلى أن الجنيه المصري أفضل عملات الأسواق الناشئة أداءً أمام الدولار خلال الفترة من ٢٠١٧/٦/٣٠ حتى ٢٠٢١/٧/٢٨ بنسبة تحسن بلغت ١٣,١%، كما تحسن الدولار التايواني الجديد بنسبة ٨ %، والكرونة التشيكية بنسبة ٥,٦%، واليوان الصيني بنسبة ٤,٣%، والبات التايلندي بنسبة ٣,٣% .

- وأضاف التقرير أن الجنيه المصري حقق مكاسب أمام العملات الرئيسية بسوق النقد الأجنبي، مستعرضاً نسب تراجع أسعار الصرف للعملات الأجنبية أمام الجنيه بالبنك المركزي المصري (سعر البيع) خلال الفترة من نهاية يونيو ٢٠١٧ حتى نهاية يوليو ٢٠٢١، حيث تحسن الجنيه بنسبة ١٦,٢% أمام الكرونة النرويجية، و١٥,٤% أمام الدولار الأسترالي، وأمام كل من الريال العماني والريال السعودي والدينار البحريني والدرهم الإماراتي بنسبة ١٣,١%، يأتي ذلك في حين تحسن أداء الجنيه المصري بنسبة ١٣% أمام الدينار الأردني، و١٢,٩% أمام الكرونة السويدية، و١٢,٨% أمام الريال القطري، و١٢,٣% أمام الدينار الكويتي، و١١,٣% أمام الين الياباني، و٩,٤% أمام الكرونة الدينماركية، و٩,٣% أمام اليورو، و٨,٩% أمام الدولار الكندي، و٨,٦% أمام اليوان الصيني، و٨,٣% أمام الفرنك السويسري، و٥,٥% أمام الجنيه الإسترليني.

- وأوضح التقرير أن مصر الدولة الوحيدة في المنطقة التي تواصل تحقيق معدل نمو اقتصادي موجب في ظل أزمة كورونا بفضل تحسن مؤشرات الاقتصاد والأداء القوي للجنيه، حيث أدى تراكم صافي الاحتياطيات الدولية الذى بلغ ٤٠,٦ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢١ مقابل ٣١,٣ مليار دولار بنهاية يوينو ٢٠١٧ إلى تحقيق الجنيه مكاسب أمام الدولار بإجمالي ٢,٦٥ جنيه منذ نهاية ٢٠١٦ حتى ٢٠٢١/٧/٢٩، بواقع ٠,٠٣ جنيه في الفترة من ٢٠٢٠/١٢/٣١ حتى ٢٠٢١/٧/٢٩، و٠,٣١ جنيه في ٢٠٢٠، و١,٨٧ جنيه في ٢٠١٩، و٠,٦٢ جنيه في ٢٠١٧، بينما تراجع الجنيه أمام الدولار بمقدار ٠,١٨ جنيه في ٢٠١٨.

- وأشار التقرير إلى أن هذا الأداء القوي للجنيه انعكس على انخفاض معدل التضخم لـ ٤,٩% في يونيو ٢٠٢١ مقارنة بـ ٢٩،٨% في يونيو ٢٠١٧، مما سمح بخفض سعر الفائدة (سعر الإيداع لليلة الواحدة) لـ ٨،٢٥% نهاية يونيو ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٦،٧٥% نهاية يونيو ٢٠١٧.

- وأضاف أن خفض سعر الفائدة قد ساهم في الاستمرار في تحقيق معدل نمو اقتصادي موجب وتجنب حدوث انكماش بالرغم من أزمة كورونا، ليسجل ٢,٩% في الربع الثالث من عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، بعدما وصل معدل النمو إلى ٤,٤% في الربع ذاته من عام ٢٠١٧/٢٠١٦.

- وأوضح التقرير أن هذه الخطوات ساعدت على انخفاض معدل البطالة لـ ٧،٤% في الربع الأول عام ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٢% بنفس الربع من عام ٢٠١٧.

- وأشار التقرير إلى أبرز إشادات المؤسسات الدولية بالأداء القوي للجنيه المصري، لافتاً إلى إشادة البنك الدولي بأن تحسن قيمة الجنيه المصري خلال الأشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ساعد على خفض أسعار السلع الأولية المستوردة بالعملة المحلية.

- وأشاد صندوق النقد الدولي بتنفيذ مصر إصلاحات طموحة لاستعادة الاستقرار الاقتصادى، والتي ساعدتها على دخول أزمة كورونا بإمكانات قوية، وكان على رأسها تعويم سعر الصرف الذي سمح بمعالجة النقص فى توافر العملات الأجنبية وامتصاص الصدمات الخارجية والحفاظ على القدرة التنافسية للجنيه المصرى.

- وأشاد معهد التمويل الدولي بمرونة سعر الصرف، والتي من شأنها مساعدة الاقتصاد المصري على استيعاب آثار الصدمات الخارجية، وتحسين قدرته التنافسية، فيما أكدت موديز تحسن القدرة التنافسية للاقتصاد المصري بعد تعويم الجنيه، مما سيدعم النشاط الاستثماري بالقطاعات المختلفة.

- وتوقعت فيتش أن يظل معدل التضخم في مصر مستقراً خلال الفترة المقبلة نظراً لاستقرار الجنيه المصري مقابل الدولار، بالإضافة إلى استمرار التدفقات الداخلة للاستثمار بالحافظة المالية في تعزيز وضع الجنيه.

- وأكدت مجموعة أكسفورد للأعمال على أن خطوة تعويم الجنيه المصري في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي ساعدت على تعزيز القدرة التنافسية التصديرية للمنتجات المصنعة محلياً، فضلاً عن جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

[9] https://gate.ahram.org.eg/News/2881003.aspx

- ويوضح الإنفوجراف (من ١ إلى ٥) أداء الجنيه المصري أمام العملات حيث يواصل حصد المكاسب كمردود لاستمرار أداء الاقتصاد :

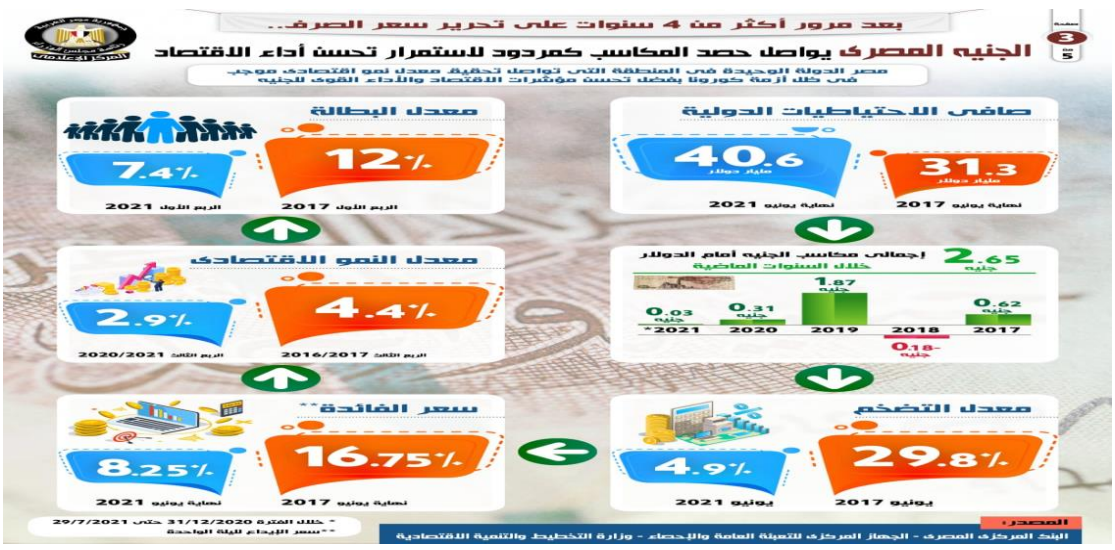

- **البنك المركزي المصري، احتياطي النقد الأجنبي يرتفع إلى ٤٠,٦٠٩,٢ مليار دولار في يوليو ٢٠٢١ [10].**

▪ أعلن البنك المركزي المصري عن ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي المصري بنحو ٢٥ مليون دولار، خلال شهر يوليو الماضي ليسجل ٤٠,٦٠٩,٢ مليار دولار بنهاية يوليو ٢٠٢١، مقابل ٤٠,٥٨٤ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢١.

[10] https://www.cbe.org.eg/en/Pages/HighlightsPages/NIR-July-2021.aspx

ثالثاً: النشاط المالي

- ***التخصيم***

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حاليًا من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل.

- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقًا واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريبًا خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣،٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريبًا مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

- ***التأجير التمويلي***

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.

- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فورا على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

- **الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:**

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.

- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه ووفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:

- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.

- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.

- استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويلي لأغراض استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.

- سداد ديونDebt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

- **الحكومة تقر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر [11]:**

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيماً قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.

- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألاّ يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.

- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات .

- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وشروط حصولها على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر.

- **الدكتورة / نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، والرئيس التنفيذى لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، تيسيرات ضريبية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر [12] .**

- أشارت الدكتورة / نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، والرئيس التنفيذى لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، إلى إن قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يقدم حزمة متكاملة من التيسيرات والمميزات لأصحاب المشروعات.

- أضافت أن القانون يقدم نظاما ضريبيا مبسطا، لقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ويتم تحديد حجم المبيعات أو الأعمال من خلال إقرار ضريبى مبسط يُعده صاحب المشروع مرة واحدة فى السنة ولا يحتاج إلى دفاتر أو مستندات أو فواتير شراء.

- وأوضحت أنه وفقا للقانون الجديد إذا قلت المبيعات أو الأعمال عن ٢٥٠ ألف جنيه تكون الضريبة ١٠٠٠ جنيه سنويا، وإذا قلت عن ٥٠٠ ألف جنيه تكون الضريبة ٢٥٠٠ جنيه، وإذا قلت عن مليون جنيه تكون الضريبة ٥ آلاف جنيه سنويًا، وإذا تراوحت المبيعات أو الأعمال من مليون إلى ٢ مليون جنيه تكون الضريبة ٠,٥% من حجم المبيعات أو الأعمال، وإذا تراوحت من ٢ مليون إلى ٣ ملايين جنيه تكون الضريبة ٠,٧٥% وإذا تراوحت من ٣ ملايين إلى ١٠ ملايين جنيه تكون الضريبة ١%.

- وأشارت الدكتورة / نيفين جامع، إلى أنه يتم إعفاء المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن وعقود تسجيل الأراضى، كما سيتم تخفيض الرسوم الجمركية من ٥% إلى ٢% على الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة للنشاط.

---

[11] http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx

[12] https://alborsa.code95.info/2021/01/12/1412797

- وأضافت أن هذه المميزات والحوافز الضريبية ومختلف التيسيرات التى يقدمها القانون، سيتم تفعيلها من خلال فروع جهاز تنمية المشروعات بعد صدور اللائحة التنفيذية التى تم إعدادها من خلال الجهاز وكافة الوزارات والجهات المعنية بقطاع المشروعات الصغيرة ومنهم وزارة المالية، حيث سيتم تحديد دور كل جهة والخدمات التى ستقدمها لأصحاب المشروعات والمواطنين الراغبين فى الاستفادة من القانون.

- **الهيئة العامة للرقابة المالية، تقر مشروع قانون لتنظم الوساطة في منح التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر [١٣] .**

- أعلن الدكتور / محمد عمران، رئيس هيئة الرقابة المالية موافقة مجلس إدارة الهيئة على مشروع قانون لتنظم الوساطة في منح أو تحصيل التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال استحداث إنشاء سجل لدى الهيئة يقيد به راغبي مزاولة نشاط الوساطة في منح أو تحصيل التمويل بحيث لا يجوز لأي شخص مزاولة هذا النشاط إلا بعد القيد في هذا السجل واستيفاء القواعد والشروط والإجراءات التي ستحددها الهيئة في هذا الشأن.

- وأشار إلى إن مشروع القانون يهدف حماية كافة الأطراف المتعاملة سواء الجهات الممولة أو المتعاملين مع تلك الجهات، بعد أن أظهر التطبيق العملي لأحكام القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عن ظاهرة شيوع قيام بعض الأشخاص بالتوسط بين الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لهم بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وبين العملاء الراغبين في الاستفادة من هذه الأنشطة.

- وأضاف أنه أمام أهمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للاقتصاد المصرى، فقد تضمن مشروع التعديل أيضا إنشاء سجل لقيد من يرغب في مزاولة نشاط الكفالة بأجر بحيث لا يجوز لأي شخص أن يكفل أحد عملاء نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إذا كانت هذه الكفالة بأجر إلا إذا كان مقيداً بالسجل الذي تعده الهيئة لهذا الغرض وفقاً للقواعد والشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة.

- أشار إلى أنه في إطار الحرص على أموال الجهات المرخص لها بتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، فقد سعى مجلس إدارة الهيئة إلى أن يتضمن مشروع تعديل أحكام القانون رقم (١٤١) لسنة٢٠١٤ بتنظيم نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تجريم كل من استخدم أي من وسائل الغش أو التدليس أو أياً من الطرق الاحتيالية للحصول على تمويل من إحدى الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات الأهلية المرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، او استخدم التمويل في غير الغرض المخصص له، أو كل من استخدم أي من هذه الوسائل للامتناع عن الوفاء بالتزاماته المالية التي يلتزم بها بموجب العقد المبرم بين العميل وبين هذه الجهات.

- وشدد الدكتور / محمد عمران، على أن أهمية التعديل المقترح بتجريم استخدام أي من وسائل الغش أو التدليس أو الطرق الاحتيالية للامتناع عن الوفاء بالالتزامات المالية المقررة على عملاء جهات التمويل المذكورة تأتي كتدبير وقائى لتوفير حماية قانونية لحقوق تلك الجهات حال تعثر عملائها عن الوفاء بمستحقاتهم تجاهها لاسيما بعد صدور مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية لقراره بحظر استخدام إيصالات الأمانة، أو أية أوراق أخرى موقعة على بياض من العملاء أو ضامنيهم كضمانة لصالح جهات التمويل.

- و أعلن أيضاً عن موافقة مجلس الإدارة على مقترح تشريعى لتعديل بعض أحكام قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي بإنشاء سجل لدى الهيئة لقيد من يرغب في مزاولة نشاط الكفالة بأجر بحيث لا يجوز لأي شخص أن يكفل أحد عملاء نشاط التمويل الاستهلاكي إذا كانت هذه الكفالة بأجر إلا إذا كان مقيداً بالسجل الذي تعده الهيئة لهذا الغرض وفقاً للشروط والضوابط والإجراءات التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة، وذلك ضماناً لحقوق الجهات العاملة في مجال التمويل الاستهلاكي من خلال التأكد من أن الكفيل الذي أتى به العميل من ضمن المقيدين بسجل الهيئة وبما يدعو إلى بث الثقة والطمأنينة لدى تلك الجهات ويشجعها على ضخ المزيد من التمويل والتوسع في نشاطها في السوق المصري، وذلك في ضوء ممارسة هيئة الرقابة المالية لدورها الرقابى في العمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وعلى تنظيمها وتنميتها، وعلى توازن حقوق المتعاملين فيها، من خلال توفير الوسائل والنظم وإصدار القواعد التي تضمن كفاءة الأسواق وشفافية الأنشطة بها.

- أوضح أنه نظراً لما يتطلبه قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي من إبرام عقد بين شركات التمويل الاستهلاكي أو مقدمي التمويل الاستهلاكي مع عملائهم يتضمن على وجه الأخص بيان الضمانات التي حصلت عليها جهات التمويل تأميناً لأموالها، وقد تكون تلك الضمانات من نوع الضمانة الشخصية التي يقدم فيها العميل ضامناً له يكفله في الوفاء بالتزاماته المقررة عليه بموجب العقد المبرم في هذا الشأن، وللتغلب على صعوبة إيجاد أشخاص تكفل الالتزامات فقد نظم المشروع الكفالة بأجر من باب التيسير في الحصول على التمويل.

---

[13] http://www.emff-eg.com/2021/08/05/%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%82%d8%a7%d8%a8%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d9%82%d8%b1-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86-%d9%84%d8%aa%d9%86%d8%b8%d9%85/

▪ الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:

تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

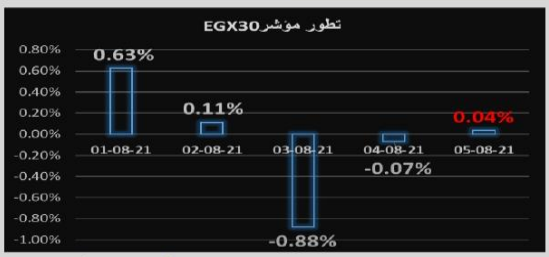

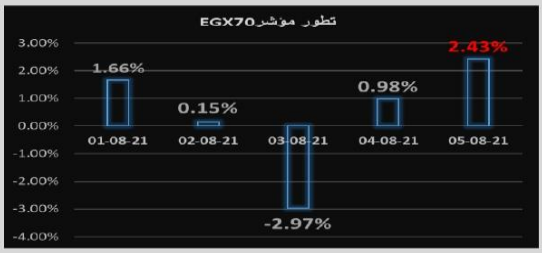

تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكبر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية إنخفاضاً بنسبة 0.04% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 5 أغسطس 2021 مقارنة بأرتفاعً بنسبة 0.63% فى بداية الأسبوع. وأرتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجى إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة 2.43% مقارنة بإنخفاض بنسبة 1.66% فى بداية الأسبوع .

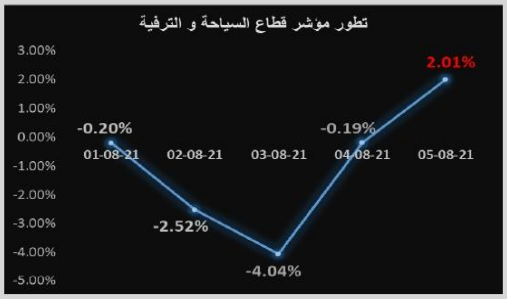

سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك إنخفاضاً اليوم الخميس بنسبة 0.41% مقارنةً بأرتفاع بنسبة 0.93% فى بداية الأسبوع ، كما أرتفع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة 2.01%، مقارنةً بإنخفاض بنسبة 0.20-% فى بداية الأسبوع .

فئات المستثمرين

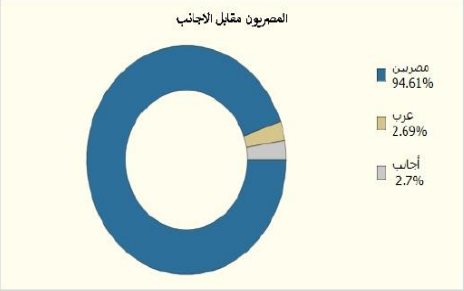

رابعاً: انفوجراف

- **إنفوجراف (١) يوضح تقرير صندوق النقد الدولي، وتوقعات بتعافي الاقتصاد المصري على مدار ٤ سنوات قادمة :**

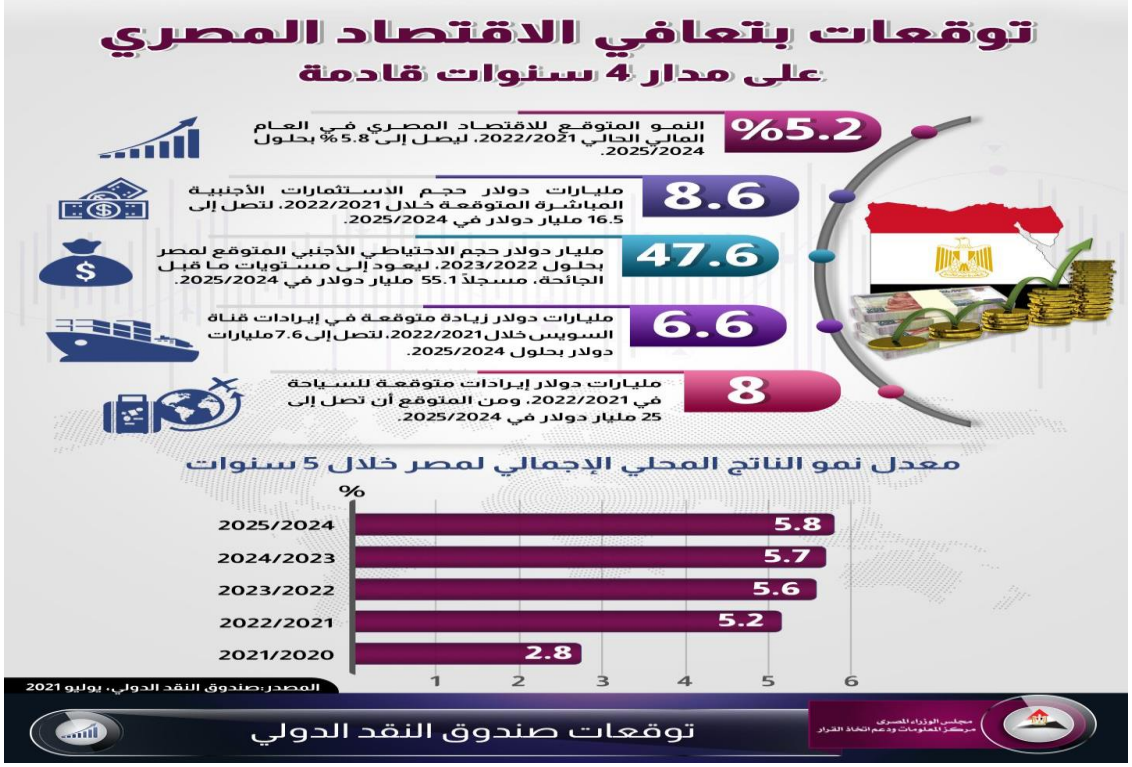

- **إنفوجراف (٢) يوضح تقرير مؤسسة كورسيرا والتي توضح أن مصر من أفضل ١٠ دول تنافسية في مجال مهارات الأعمال بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا :**